مطلوب معارضة سورية مختلفة

عبد الباري عطوان

● اذا كانت قضية كيفية الاطاحة بالنظام السوري تمثل المعضلة الاكبر بالنسبة الى معارضيه ومعظم الدول العربية والغربية الداعمة لهم، بسبب حالة الاستقطاب المتفاقمة بين القوى العظمى وحربها الباردة، وما تمخضت عنه من شلل لمجلس الامن الدولي وعجز كامل لجامعة الدول العربية، فإن مسألة توحيد المعارضة السورية في هيئة تمثيلية جامعة هي التحدي الاكبر الذي يواجه اجتماع اسطنبول، الذي من المفترض ان يبدأ اعماله صباح اليوم في عاصمة الامبراطورية العثمانية.

الانقسامات داخل صفوف المعارضة، والمجلس الوطني الذي يشكل فصيلها الرئيسي، لم تعد سرا، فقد بات من الصعب ان يلتقي اثنان على موقف موحد، ومحور معظم الخلافات هو كيفية الاتفاق على «زعيم» يلتف حوله الجميع، لان هناك الكثيرين من بين قيادات المعارضة من يعتقد انه احق بالزعامة قبل غيره، وكل هذا قبل ان يسقط النظام.

المشكلة تكمن في تركيبة هذه المعارضة، ومن قبل جهات غير سورية من الاساس، وعلى ارضية النموذج الليبي، ووفق تصور ثبت خطؤه، وهو ان التدخل العسكري الاجنبي، والامريكي على وجه الخصوص، بات حتميا، وكان قوات حلف الناتو تأتمر بأمر المعارضات العربية وقياداتها، وجاهزة لتلقي الاوامر منها لتنطلق فورا بطائراتها واساطيلها نحو سورية لاسقاط النظام، على غرار ما حدث في ليبيا معمر القذافي.

فرص التدخل الخارجي تتقلص، ليس لان الرئيس الامريكي باراك اوباما متواطئ مع نظام دمشق، او حريص على بقائه، وانما لان لا نفط في سورية اولا، وخوف الدول الغربية من تحول سورية الى دولة فاشلة تسيطر عليها جماعات اسلامية متشددة، وعلى رأسها تنظيم «القاعدة».

الدكتور محمود جبريل رئيس وزراء ليبيا السابق، وأحد مهندسي الانتفاضة والتدخل العسكري الغربي في بلاده، وجه طعنة قاتلة لحلفائه السوريين المعارضين، عندما اتهم الغرب، اثناء كلمة في مؤتمر امني سياسي انعقد في بروكسل، بالتخلي عن ليبيا بعد سقوط النظام، وتركها تسقط في ايدي الجماعات المتشددة، وهو اتهام حاولت نفيه السيدة كاثرين اشتون وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي المشاركة في المؤتمر نفسه.

الذين ركبوا المعارضة السورية تحت عنوان المجلس الوطني كانوا يعيدين كثيرا عن الواقع السوري، عندما حشدوا مجموعة من الاكاديميين الذين يعيشون في العواصم الغربية، ومعرفتهم بالخريطة الداخلية السورية محدودة او غير مكتملة، وقالوا لهم انتم زعماء سورية الجدد، وانتم البديل عن النظام القائم الذي بات سقوطه مسألة وقت لا اكثر ولا اقل.

نعم هناك شخصيات في المعارضة السورية ومجلسها الوطني تعرف الداخل السوري وتحظى بقبول لدى اهل الداخل، ولكن هؤلاء اما انشقوا او تعرضوا لعملية تهميش، لانهم ليسوا محسوبين على الجناح الذي يأتمر بأوامر الخارج، ولا يحظون بمساندة من ركيزة المجلس الوطني ودعمهم.

ومثلما تعرضت السيدة اسماء الاسد للكثير من النقد والتشهير لانها تشتري الزيت وملابس من محلات شهيرة في لندن وباريس، بينما اطفال الشعب السوري ونساؤه يتعرضون للذبح برصاص الحلول الامنية للنظام، فإن الشيء نفسه ينطبق تقريبا، وفي نظر الكثيرين، على بعض شخصيات وقيادات المعارضة ايضا. فالهدف الاسمى الذي يجب ان يوحد الجميع، ويجعلهم يترفعون عن انانيتهم وتضخم ذاتهم، الا وهو انقاذ الشعب السوري من الديكتاتورية والظلم، تراجع من سلم اولويات المعارضة، بينما تقدم الصراع على المناصب والزعامة.

نحن هنا لا نقع في خطيئة التعميم ولا نضع الجميع في سلة واحدة، ولكن اوضاع المعارضة، والمجلس الوطني السوري بالذات، لا تسر الا جهة واحدة فقط، وهي النظام السوري الذي تعمل على اسقاطه. وتكفي المقارنة بين حال المجلس الوطني في بداية الثورة السورية، حيث كانت الحكومات تتسابق للاعتراف به، والآن حيث تختفي هذه الاعترافات واحدا تلو الآخر.

اجتماع اسطنبول اليوم هو محاولة انقاذ اخيرة للمجلس الوطني السوري، وعودة الى المربع الاول، ولكن مياها كثيرة مرت تحت الجسر منذ الاجتماع الاول قبل عام، واختفت الكثير من الشخصيات، وتقلصت الظلة التمثيلية كثيرا، وانتقلت الثورة بشكل سريع من «السلمية» الى العسكرة من دون وجود قيادة عملية تملك رؤية للمستقبل. فتارة تبتعد عن الجيش السوري الحر وتعارض عملياته العسكرية، وتارة اخرى تتراجع وتتبناه، في ظل تخبط اربك الداخل السوري، قبل ان يربك المعارضة الخارجية.

قواعد العملية تغيرت الآن وبشكل جذري، فدور الجامعة العربية في الملف السوري تراجع بشكل ملحوظ، واجتماعات وزراء الخارجية العرب اصبحت متباعدة، وآمال الدول اصطدمت بالشيخ الصيني، الروسي المزدوج، والحديث عن اسقاط النظام، وفقدانه الشرعية، والتأكيد على ان ايامه باتت معدودة، جرى استبداله بحديث عن «الحل السياسي»، اي حل قائم على الحوار بين المعارضة والسلطة.

هذا الحديث المتصاعد عن «الحل السياسي» الذي يحمل لواءه السيد كوفي عنان المبعوث الدولي يحتم على المعارضة السورية ان توحد صفوفها فعلا، وان تقدم مصلحة الشعب السوري وطموحاته المشروعة في التغيير على مصالح بعض قياداتها الذاتية، وتختار قيادة محنكة، خبيرة، نزيهة، قادرة على قيادة سفينة المعارضة وانصارها في الداخل لا بر التغيير الديمقراطي الحقيقي، وبما يحفظ وحدة سورية الوطنية والجغرافية ويبقي على التزاماتها الوطنية والدينية والقومية تجاه قضايا الأمة التي هي قضية الشعب السوري ايضا.

نشعر بالأسى ونحن نرى الخلافات تتفاقم بين فصائل المعارضة عشية انعقاد اجتماع اسطنبول، ومقاطعة هيئة التنسيق الوطنية التي تضم قطاعا عريضا من معارضة الداخل للاجتماع، على وجه التحديد، احتجاجا على الجهة الداعية اولا، واستبعاد او بالاحرى اقصاء بعض الشخصيات والجماعات المعارضة الاخرى، الامر الذي يكشف عن تسرّع في عقد اللقاء، وعدم تهيئة الحد الادنى من الشروط اللازمة لانجاحه.

لن نستبق الاحداث، ونصدر بدورنا احكاما متعجلة، ولكننا نعترف بأن حركة الاخوان المسلمين في سورية قد فاجأتنا، وربما الكثيرين مثلنا، باصدارها «وثيقة عهد وميثاق» حددت فيها الاطر العريضة لمفهومها لسورية الجديدة، ابرز ما جاء فيها الدعوة الى «دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية تداولية».

الوثيقة طالبت ايضا بقيام «دولة مواطنة ومساواة» يتساوى فيها المواطنون جميعا على اختلاف اعراقهم واديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، تقوم على مبدأ المواطنة، ويحق لاي مواطن فيها الوصول الى اعلى المناصب». ودعت الى «دولة تقوم على الحوار والمشاركة لا الاستئثار والاقصاء والمغالبة يلتزم جميع ابنائها باحترام سائر مكوناتها العرقية والدينية والمذهبية وتحتكم الى صناديق الاقتراع».

مبدأ الحوار وعدم الاقصاء واحترام الاختلاف يعني التسليم بالحوار مع الآخر واحترامه، فهل يأتي توقيت اصدار هذه الوثيقة قبل يوم واحد من اجتماع اسطنبول التوحيدي المفترض تمامها مع مهمة عنان، واستعدادا للجلوس مع النظام، وبداية تغيير «عقلاني» في خط جماعة الاخوان والقسم الاكبر من المعارضة؟

الايام القليلة المقبلة كفيلة بإيضاح العديد من الامور، وكل ما نأمله ان لا تؤدي هذه الوثيقة وبنودها الى المزيد من الخلافات وسوء الفهم.

القدس العربي

اليمن.. تحدي استيعاب المساعدات

توم بيتر

■ بينما يهدأ صخب الانتفاضة الشعبية التي بدأت في اليمن قبل عام تقريبا، يأمل اللاعبون الدوليون في دعم الرئيس الجديد في وقت يتكب فيه على التعاطي مع المشكلات الإنسانية والأمنية الكثيرة التي تواجه البلاد، ومن ضمن هذه المشكلات وجود واحد من اكثر فروع تنظيم «القاعدة» إثارة للقلق في العالم. ذلك ان ثلث سكان اليمن يجوعون، و ٥٠٠ألف طفل يقال انهم يواجهون خطر الموت جراء سوء التغذية، و ٥ ٪في المئة من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. هذا في وقت تتوقع فيه الدراسات ان تجف ابار العاصمة بحلول٢٠١٥ ٢٠ بسبب استنزاف هذا البلد القاحل لموارده المائية المتواضعة.

وفي غضون ذلك، خلق تدهوّ الاوضاع الامنية في اليمن فرصة لـ«تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية»، الذي سبق له ان حاول تفجير طائرات متوجهة إلى الولايات المتحدة مرتين خلال السنوات القليلة الماضية. والحال ان الدول الغربية تنظر إلى المساعدات الخارجية باعتبارها وسيلة للتصدي لخطر التطرف.

وفي هذا السياق، يقول جيرالد فيرشتاين، السفير الأميركي لدى اليمن، في حوار معه: «إن الولايات المتحدة سيكون لديها دور بالغ الأهمية في محاولة مساعدة اليمن على القيام بالإصلاحات الضرورية إضافة إلى توفير المساعدات التي ستسمح له بالتقدم إلى الأمام اقتصاديا».

ولكن اليمن، بمؤسساته الحكومية الضعيفة وفساده المستشري، لديه ماض من المعاناة والكفاح من أجل استيعاب وتوظيف المساعدات بشكل فعال. وتوفير كمية كبيرة جدا من المساعدات بشكل سريع يمكن ان تكون له عواقب مدمرة، مثلما تظهر تجربة الغرب المتدة على عشر سنوات في افغانستان. ولذلك، وبينما يتوق اللاعبون الدوليون، من الولايات المتحدة إلى صندوق النقد الدولي، إلى إرسال مساعدات، فإن بعض السياسيين اليمنيين يحذرون من عواقب خلق اعتماد كبير جدا على المساعدات الخارجية –مقدمين بدلا من ذلك الخطوط العريضة لرؤية للاستثمار الخارجي.

وفي هذا السياق، يقول محمد أبو لحوم، رئيس حزب العدالة والبناء، وهو سياسي يمني بارز: «إن اليمن ليس في حاجة للعيش على الصدقات»، مضيفا: «إذا أصبحنا دولة رفاه اجتماعي، فإننا سنصبح دولة فاشلة... قدموا لليمن مساعدات، ولكن زيدوا الاستثمارات في البلاد أيضا».

يذكر هنا أن صندوق النقد الدولي أشار إلى استعداده لمناقشة برامج مساعدات جديدة في اليمن الآن بعد أن تمت تنحية الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأضحى الوضع اكثر هدوءا. ومن المرجح أن يحذو حذوه مانحون أجانب آخرون في حال استطاع اليمن الحفاظ على قدر من الاستقرار.

والواقع أن حساب مستوى المساعدات التي يستطيع بلد ما التعامل معها يختلف من مكان إلى آخر، وكان هناك بعض المؤشرات العامة بخصوص ما إن كانت المساعدات ستنجح. وفي هذا الإطار، وجدت دراسة أنجزها مركز التنمية العالمية أن عندما يناهز مستوى المساعدات ١٥ إلى٢٥ ٪ من الناتج المحلي الخام لبلد ما، فإن عائداتها تشرع في التقلص.

ففي أفغانستان مثلا، حيث تشكل المساعدات والإنفاق العسكري الدولي اليوم ٩٧ في المئة من الناتج المحلي الخام، يحذر البنك الدولي من انهيار اقتصادي في حال لم يتوخ المانحون الحذر بشأن قطع المساعدات عن البلد ببطء وعلى نحو تدريجي.

وفي هذا السياق، يقول محمد الميتمي، أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة صنعاء، في العاصمة اليمنية: «إن المساعدات الدولية تعتبر بالغة الأهمية على المدى القصير، ولكنني أخشى أن تشوه الاقتصاد اليمني على المدين المتوسط والطويل»، مضيفا «أعتقد أن المجتمع الدولي بات اليوم أكثر وعياً بشأن كيفية مساعدة اليمن بالطريقة الصحيحة. ذلك أنهم اكتسبوا تجربة كبيرة في عدة بلدان، مثل أفغانستان، وتعلموا أن المساعدات في حد ذاتها لا يمكن أن تجعل بلدا ما مستبدا اقتصاديا».

والواقع أنه مازال من غير المرجح أن يلدا مثل اليمن، سيتلقى مستويات كبيرة جدا من المساعدات على غرار تلك التي شوهدت في أفغانستان: غير أن المؤكد هو أن البلاد أظهرت منذ بعض الوقت صعوبة في استيعاب كميات صغيرة نسبيًا من المساعدة. ففي٢٠٠٦ ، كان المانحون الدوليون قد تعهدوا بـ ٥,٥ مليار دولار من المساعدات لليمن. ولكن وبعد قرابة ست سنوات، فإن ٧ في المئة فقط من تلك الأموال أنفقت في الواقع.

وقبل الانتفاضة التي دامت عاما، كان معظم المحللين يعزون فشل المساعدات في بلوغ أهدافها المقصودة إلى الافتقار إلى القدرة على الاستيعاب، والفساد، وفشل الحكومة في إيلاء الأولوية لاحتياجات إنفاق المساعدات. واليوم قد يكون لدى اليمن رئيس جديد، إلا أن البلد لم يتخلص بعد من كثير من المشاكل نفسها التي كانت تعيق إنفاق المساعدات هنا في الماضي.

ويتوقع جلال يعقوب، وهو نائب وزير بوزارة المالية، أن يواجه اليمن اختلالا في التوازن بسبب تدفق أموال بكميات أكبر مما تستطيع الحكومة إنفاقه على نحو فعال إذ يقول: «هذا بالضبط ما تمت مواجهته في العراق. فهناك هذه الحاجة العاجلة التي استشعرها المجتمع الدولي لضخ المال من أجل دعم البلاد، ولكن البلاد بالمقابل ليست مستعدة لاستيعاب ذلك المال، سواء كان ذلك استعدادا سياسيًا أو تقنيًا»، مضيفا: «إن الأمر أشبه بمن يصب سطلا من الماء في عنق زجاجة صغير. فالكثير من الماء سينسكب خارج الزجاجة ولن يدخل إلى حيث يراد له أن يذهب».

صنعاء

قصة نجاح اليابان.. دروس وعِبر!

عبدالله خليفة الشايجي

■ قمت خلال الأيام الماضية بزيارة رسمية هي الأولى لي للبابان، بلاد الساموراي وأسطورة آسيا ورمز التحدي والإصرار على النجاح في وجه الصعاب والخروج كطائر الفينيق من الركام لقهر تحديات الطبيعة والجغرافيا وآثار القنبلتين النوويتين. وفوق ذلك مواجهة تحدي ندرة الموارد الطبيعية ومواجهة الزلازل والأعاصير والتسونامي، وغيرها من كوارث كان اخرها زلزال مارس عام٢٠١١ الذي أحدث دماراً هائلا وخسائر هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، وفقدان ٢٠ ألف ياباني. وولد تعاطفاً عالمياً مع اليابان، حيث قدمت دولة الكويت هبة ٥ ملايين برميل نفط بقيمة نصف مليار دولار دعماً لإعادة الإعمار. وفوق ذلك كله تعيش اليابان وسط جيران صعاب بوجود كوريا الشمالية والصين وروسيا. وهذا يذكرنا كدول خليجية صغيرة بمأزقنا الجيو سياسي وسط جيران كبار وصعاب. ولطالما أثرت الجغرافيا والموقع والجيران على واقع وسياسة الدول الخارجية.

ولا شك أن قارة آسيا ستكون لاعباً مؤثراً ومحركاً للكثير من الأوراق خلال العقود القادمة، وخاصة أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً. تقدمت الصين العام الماضي على اليابان لتحتل مرتبة الاقتصاد الثاني عالمياً وتراجعت اليابان إلى المرتبة الثالثة.

واليابان عبارة عن أرخبيل من الجزر أبرزها ٤ جزر كبيرة في أقصى قارة آسيا في المحيط الهادئ. وقد بقيت اليابان مجتمعاً متعزلا بثقافة مستقلة تميزه عن كثير من الشعوب. وقد يكون سبب تميز واختلاف اليابانيين هو الديانة الشنتوية التي يدين بها معظم الشعب. ولكن منذ مطلع القرن العشرين تحولت اليابان إلى قوة إمبريالية عظمى واحتلت أغلب دول تلك المنطقة ووصلت بها الثقة بالنفس حد مهاجمة أميركا في بيرل هاربر، الأمر الذي قاد إلى حرب عالمية خسرتها اليابان. وقد تلت ذلك نهضة غير مسبوقة حولت اليابان إلى أهم دولة في شرق آسيا، ولاعب كبير على المستوى العالمي في مجال القوة الاقتصادية وتقنية المعلومات والاختراعات والإلكترونيات.

لقد توجهتُ شرقاً إلى اليابان، بلاد الشمس، التي لطالما سمعت عنها وعن إبداعها وإنجازاتها وتميزها ودقتها وتمسك شعبها بأنظمة صارمة من الاحترام والتفاني في العمل والتعامل والتميز والإنجاز. واليابانيون يتكلمون باحترام مع ضيوفهم ويحنحون تواضعاً عند التعارف والسلام ولا يقولون «البقشيش»! وذهلت لرؤية عشرات اليابانيين يسيرون في الشوارع وهم يضعون كمامات بيضاء تغطي أنفوهم وأفواههم، وعندما سألت، أخبرت بأنهم إما أن لديهم إنفلونزا، ولا يريدون أن يعدوا زملاءهم في العمل! أو لديهم حساسية. وتساءلت: كم من موظفينا يذهب إلى عمله وهو مريض؟!

بتكليف كريم من وزارتي الخارجية والإعلام بدولة الكويت كانت رحلتي، وعلى هامش زيارة الدولة التي أداها في الأسبوع الماضي حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى اليابان، التي التقى خلالها مع الإمبراطور الياباني ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان ومسؤولين كبار ووقع على اتفاقيات ثنائية تعزز وتدفع بالعلاقة، التي تمتد لأكثر من نصف قرن، بين البلدين، إلى مستوى الشراكة. وقد شاركت ضمن «الأسبوع الثقافي الكويتي في اليابان» الذي أقامته وزارة الإعلام في دولة الكويت في العاصمة اليابانية –طوكيو– على مدى أسبوع، تزامناً مع زيارة صاحب السمو الأمير. وقد تضمن هذا الأسبوع معرضاً للتراث والثقافة الكويتية شمل الفن التشكيلي وصناعة «البوم» –السفينة الكويتية– وخطاطون وفرقة تلفزيون دولة الكويت.

وأجريت مقابلات مع الصحفيين اليابانيين والقيت عدة محاضرات، أبرزها في البرلمان الياباني، وفي جمعية المراسلين الأجانب في اليابان، وفي النادي الوطني للصحافة اليابانية. وتعد هذه المراكز الإعلامية ذات سمعة عالمية حيث تلقى فيها محاضرات وتعقد جلسات حوار بين الكتاب والصحفيين ورؤساء دول وحكومات كالرئيس الروسي والصيني، والفرنسي، والإندونيسي، والفلبيني. وعلى قائمة من استضافهم نجد تاتشر ويان كي مون ورئيس وزراء أستراليا وشيراك ومانديلا وحتى حسني مبارك! وقد تساءلت بيني وبين نفسي: متى ترتقي جمعيات ونوادي الصحافة والمراسلين في دولنا العربية وتستقطب شخصيات على مستوى رؤساء الدول والحكومات؟

واضح أن اليابان متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية بزيادة عدد العاطلين عن العمل، وأيضا بسبب الزلزال المدمر العام الماضي الذي تسبب في خسائر تقدر بأكثر من ٢٥٠ مليار دولار. ويشكل ارتفاع سعر صرف «الين» بالمقارنة مع الدولار والعملات الأخرى عاملا يقاقم من الوضع الاقتصادي بسبب تراجع الصادرات اليابانية نتيجة غلائها. وتشكل المنافسة الكورية الجنوبية في مجال المنتجات الإلكترونية، وكذلك المنتجات الصينية، تحديًا جديًا للمنتجات اليابانية.

ولكن على رغم الأزمة المالية العالمية ومع الوضع الاقتصادي الصعب إلا أن القوة الناعمة اليابانية، لا تزال مؤثرة على المستوى الدولي. فالاقتصاد الياباني يبلغ حوالي ٦ تريليونات دولار لشعب عدد سكانه لا يتجاوز ١٢٨ مليونا. مما يعني أن الاقتصاد الياباني أكبر من الاقتصادين الألماني والبريطاني مجتمعين! وهذا في حد ذاته انجاز يحسب لليابانيين الذين أذهلوا العالم بتقنياتهم ودقتهم وقدراتهم التكنولوجية والإبداعية. فمن منا لم يستخدم سياراتهم مثل تويوتا ونيسان وهوندا؟ ومن منا لم يملك جهاز تلفزيون أو ستيريو سوني الذي قدم للبشرية راديو الترانزستور والواكمان و«السي دي» وجهاز تسجيل الفيديو المنزلي؟

واليابانيون قلقون من الأوضاع في الخليج، ومن المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي، وكذلك من أي حديث عن احتمال إغلاق مضيق هرمز. وكثير من أسئلة النواب والصحفيين تركزت حول تلك القضايا، وخاصة أن اليابان تعتمد اعتماداً رئيسيًا، يصل إلى٩٠ ٪ من احتياجاتها النفطية، على دول مجلس التعاون والعراق وإيران. ومع اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل جماعي أو فردي، يابسيا، والتوجه شرقاً، فلعل المطلوب الآن هو تكثيف وتوثيق العلاقة بشكل أكبر بين دول مجلس التعاون ودول شرق وجنوب آسيا. وقد طالبت المسؤولين اليابانيين بلعب دور أكبر في حماية مصالحهم والمساهمة في تدعيم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. وأطالب المسؤولين الخليجيين أيضا بالتوجه شرقاً وربط مصالحنا المشتركة مع الأسيويين بشكل أكبر في المستقبل.

وعلى العموم لم أصدم مما شاهدته في اليابان. بل تأكدت أكثر من تميز الشعب الياباني، واكتشفت عن قرب سبب نجاح النموذج الياباني وتقدمه. وقد غادرت اليابان متسائلاً: ما هي معادلة النجاح اليابانية؟ وكيف يمكننا التعلم منها؟ وما هي الدروس والعبر؟ وكيف يمكن لدولة دمرت كليًا وخسرت حربا طاحنة واحتلت وجُرح كبرياؤها، أن تخرج من الركام بهذه القوة وتتقدم وتبهر الأمم والشعوب؟ السبب الأول وسر النجاح هو الالتزام بالنظام واحترام وتقدير الوقت والعمل وإنجاز ما يُكلف به المسؤول والموظف والطالب. وعلمت لماذا يستقبل وزير إذا وقع تصادم بين قطارين! ولماذا يتنحى وزير آخر إذا تم اكتشاف تجاوزات أو فساد في وزارته. احترام النظام وتطبيقه على الجميع، وتحمل المسؤولية، والإخلاص والتفاني في العمل وحب الوطن قولا وفعلاً وعطاءً، تكمل قصة نجاح اليابان، وفي ذلك دروس وعِبر لنا جميعا ينبغي تعلمها!

الاتحاد الاماراتية

تسونامي (الربيع الإسلامي)!!

علي ناجي الرعوي

■ لقد كان للإسلاميين ما أرادوا في تسونامي (الربيع العربي) الذي اجتاح المنطقة على حين غرة حيث صعد حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لحركة (الإخوان المسلمين) في مصر إلى واجهة الحكم ليسيطر على العدد الأكبر من مقاعد مجلسي النواب والشورى فيما حل حزب النور السلفي ثانياً في انتخابات المجلسين ونسبة تجاوزت الـ ٢٠٪خلفا وراءه التيارات القومية واليسارية والعلمانية.. ولن يكون الرئيس القادم لأرض الكنانة خارج نطاق ما سيسفر عنه التوافق بين (الإخوان) و(السلفيين).

ومثلما لم يخطر على بال أي من المتابعين ان حركة (الإخوان المسلمين) ستتكون المستفيد الأول من الانتفاضة الشبابية المصرية التي أطاحت بنظام مبارك فإن أحدا في تونس أو خارجها لم يتوقع أن تودي حادثة البوعزيزي الذي أحرق نفسه إلى ذلك الاشتعال الكبير الذي اضطر معه بن علي إلى التخلي عن كرسي الحكم ومغادرة البلاد عنوة في جنح الظلام ليترك الجمل بما حمل لحزب النهضة الإسلامي ومؤسسه راشد الغنوشي الذي عاد من منفاه سريعاً لتصدر المشهد والترتيب لقواعد (اللعبة الديمقراطية) في أجواء هادئة سمحت لحزب النهضة بتقاسم مفاصل الحكم بالشراكة مع مكونات أخرى اقتناعاً من قيادة هذا الحزب بأهمية تلك الشراكة وتحديدا في المرحلة الانتقالية لطمأنة الآخرين بنواياه وانه الذي لن يلجأ إلى إقصاء خصومه السياسيين.

وغير بعيد عن تونس فقد أسقط الإسلاميون في ليبيا بالتحالف مع النائو نظام القذافي بعد معارك خلفت آلاف الضحايا والجرحى من أبناء هذا الشعب وكانت أولى مراحل المسار الذي سلكته التيارات الإسلامية الليبية وفي الصدارة منها جناح (الإخوان المسلمين) هو التشكيل في كيان سياسي أظهر منذ الوهلة الأولى أن دوافعه الحقيقية في إقامة حكم مدني إسلامي في ليبيا يستند إلى الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

وفي العمق الجغرافي المغاربي أيضاً نجد أن الإسلاميين في المملكة المغربية قد استغلوا رياح (الربيع العربي) من أجل بلوغ أهدافهم السياسية وشق طريقهم نحو السلطة مستفيدين من الإصلاحات التي أعلن عنها العاهل المغربي في خطاب التاسع من مارس ٢٠١١ لتأسيس حزبهم الجديد (العدالة والتنمية) الذي شكل امتداداً لحركة الشبيبة الإسلامية وحركة التجديد والإصلاح والحركة الشعبية.

ويتواصل الامتداد الإسلامي إلى بلاد شنقيط حيث اضطرت التيارات الإسلامية الموريتانية إلى حبس أنفاسها في انتظار الانتخابات القادمة ويرى الكثيرون انه اذا ما تحالف حزب (تواصل) مع التيارات الإسلامية الأخرى كالطرق الصوفية التي تعتمد خطابا دينيا منفتحا فإن سيطرة الإسلاميين على السلطة في هذا البلد تغدو أمرا محسوما لصالحها.

وفي ظل هذا المناخ الثوري فإن الأوضاع التي شهدها اليمن مؤخرا قد أفضت إلى بروز نجم القوى الإسلامية المنصهرة في حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي كان له الدور البارز في تغذية الانتفاضة ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح حيث تمكنت هذه القوى الإسلامية التي يعتنق معظمها فكر حركة (الإخوان المسلمين) من توظيف قدرات عدد من الأحزاب (ماركسية وقومية وتقليدية) المتحالفة معها لصالح مشروعها السياسي الذي يبدو في ظاهره كمشروع معتدل يقوم على مبدأ التعايش مع الآخر.

ومن يتابع الحراك السياسي اليمني لابد وأن يستنتج أن التجمع اليمني للإصلاح ذا الصبغة الإسلامية كان المستفيد الأول من انتفاضة (الربيع العربي) في اليمن وانه من تعززت حظوظه بصورة أكبر.

وأمام هذه الانتصارات غير المسبوقة التي حققتها التيارات الإسلامية في معظم دول المنطقة بفضل (الربيع العربي) فإن جميع القوى الأخرى ستظل ترقب ماذا سيقدم الإسلاميون لجمهورياتهم وأمتهم؟ وأي الأنماط سيعتمدونها لعملهم السياسي وهم في السلطة وليس خارجها؟ وكيف سيتعاملون مع من يعترض في داخلهم على استخدام مصطلح الديمقراطية خاصة وان هؤلاء لم يألفوا الديمقراطية ولم تألفهم بل ويعتبرونها تندرج في دائرة المحرمات؟

وليس هذا وحسب بل إن الجميع سيظل يرقب من أين ستبدأ الحركات الإسلامية خطواتها القادمة هل من ارسال الرسائل المطمئنة للغرب من ان توجهاتها لن تتقاطع مع مصالحه في المنطقة أم من خلال ابداء الحرص الأكيد للمصاعب والمشكلات التي تواجه الشعوب العربية؟ وبأي منهجية ستتعامل هذه الحركات مع الأطراف السياسية الأخرى؟.. هل على أساس الشراكة في تحمل المسئولية الوطنية؟.. أم أنها ستقصي الجميع وتحتكر السلطة لنفسها متذرعة بأن الأحادية ضرورية لإنجاح مشروعها السياسي والفكري؟

أمام الإسلاميين تحديات كبيرة فهم مطالبون بتقديم الأنموذج الذي يميزهم عن غيرهم في ميادين التنمية والتعليم والديمقراطية والتعايش مع الآخر وما لم يجتازوا الامتحان بكفاءة وروية منفتحة متحررة من المفاهيم التقليدية الضيقة فإن ربيعهم سيتحول إلى خريف وسنوات حكمهم ستكون أسوأ من السنين العجاف.

مؤسسة الثورة.. الحل بأيديكم سيدي الرئيس

أكرم الرعوي

● تعتبر حرية الرأي والتعبير عصب الحياة لأي نظام بيمقراطي، حيث أن الديمقراطية هي الاتصال أي تحدث الناس إلى بعضهم البعض عن مشاكلهم المشتركة ويرسم مصير مشترك، وقبل أن يستطيع الناس حكم أنفسهم يتبغي أن يكونوا أحرارا في التعبير عن آرائهم، ولا شك أن الصحافة هي الأداة الرئيسية لحرية الرأي والتعبير فالصحافة مدرسة الشعب، وقد أقدمت دول العالم بالصحافة بالرغم من الظروف القاسية التي نشأت فيها الصحف والقيود التي كانت تفرض عليها ومنها الحربان العالميتان الأولى والثانية، حيث كانت تنفرد بالسيطرة على حركة نقل الأخبار الصحافية الدولية وعلى حرية الصحافة بوجه أخص في العالم خمس وكالات أنباء دولية وهي وكالة الأنباء الفرنسية (هافاس سابقا) وروييترز البريطانية، والاسوشيد برس والويونيدبرس انترناشونال الامريكيتان ووكالة تاس السوفيتية، ونتيجة لاستغلال غالبية الدول التي كانت واقعة تحت الاستعمار الأوروبي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بدأت الوكالات الوطنية في الظهور وبدأت حرية الصحافة بعد أن غيرت شبكة الانترنت العالم تستحوذ الاهتمام الأكبر من وسائل الاتصال الجماهيرية والشخصية، حيث شكلت تكنولوجيا الاتصال الحديثة حجر الزاوية في الثورة التي شهدتها وسائل الإعلام الجماهيرية في وقتنا الراهن وظهرت على إثرها الصحافة الالكترونية والتي أعدت أبرز الظواهر الإعلامية الجديدة التي أفرزها التزاوج بين شبكة الأنترنت ووسائل الإعلام التقليدية.

وعليه فإن الدول النامية لا تتعدى سيطرتها الإعلامية سوى بنسبة ٢٠(٪) إذا ما قورنت بالدول الأوروبية والغربية والتي تصل نسبة سيطرتها الإعلامية إلى نحو٨٠ (٪) علماً بأن شعوب العالم الثالث يشكلون ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية.

وفي بلادنا فقد شهدت في ظل الوحدة انفراجة كبيرة وحرية واسعة مقررة بحكم الدستور والقانون فقد أكد قانون الصحافة والمطبوعات الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ م، في المادة(٣)منه على أن حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الاعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو الرسم أو التصوير أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير كما أن حرية إصدار الصحف والمطبوعات المختلفة ممنوحة للأفراد والأحزاب والتنظيمات السياسية دون أي قيود سياسية أو فكرية، ولا شك أن هذه الحرية المجسدة في إصدار الصحف وعملها كانت بحق ولا جدال أو نقاش في ذلك أحد مظاهر الديمقراطية التي عرفها المجتمع اليمني بعد الوحدة بالرغم من حداثة التجربة في هذه الإنطلاقات الكبيرة للصحف والمطبوعات التي هدفت إلى تقديم خدمة صحفية للقارئ بعيدا عن الكابحات السياسية والحزبية، فالصحف في الأول والأخير هي بمثابة نوافذ هامة لقراء القارئ أو القراء، وكذا الإطلاع على ما يجري في العالم وكعلاقة اتصال او بمعنى أصح جسر اتصال تبني علاقة الحكومة بشعبها وأهم القضايا والصعوبات التي تواجهها والطرق التي تتبعها في حلها وفي البحث عن معالجات الاحتياجات ومتطلبات أبناء الشعب، وعلى ذلك ومن هذا المنطلق، فإن حيدثا في هذه السطور المتواضعة لن يخرج من صلب موضوع ما بدأناه حتى وان تجيزت بضع سطوره واتجهت بنعرة صحافية مسالة لا ضرر فيها ولا ضرار لتخدش بأدب خلاق حاجز الصمت والكبت والقهر الغلاب الكاتم منذ عام كامل على واقع الوضع المأساوي المؤلم الذي ضربه السود/ المادية المعقدة لأكبر مؤسسة صحفية في اليمن الا وهي «مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر» وكافة منتسبيها من صحفيين وإداريين وفنيين ووو الخ، وإلا استثني نفسي باعتباري أحد منتسبيها، وبالنظر إلى صلب المشكلة، نجد أنه يعاني (أكثر من) ١٢٠٠ (موظف في المؤسسة الصحافية المشار إليها والغنية عن التعريف سياسة «الموت البطيء» نتيجة للأزمة المالية الكبيرة التي اعترضتها في الآونة الأخيرة ولست هنا أحاول أن أشرح أو أوضح أسباب نشوء هذه الأزمة أو ألقي باصابع الاتهام إلى أشخاص معينين فما حصل حصل، وليست مؤسسة الثورة الصحافية وحدها فحسب من قد أغرقت بحمى ذلك الأوجاع والآلام في البلد ليتم بشكل أو بآخر عبر ديمقراطي وغير إنساني أو أخلاقي أو حتى وطني غض الطرف عن ما تعترضها من هموم أو مشكلات قاهرة أو اتخاذ سبيل سياسة معاقبتها على جرم لم ترتكبه ولم يكن لها أي ذنب أو لمنتسبيها لما وصلت إليه في الوقت الحالي من وضع مؤسف تبكي قلوبنا له دما ولا ننام الليل حتى أننا وصلنا إلى مرحلة اليأس المحبط للذات بوزنب الثقيل الذي أفقدنا الاحساس بأنفسنا كوننا بشرا نستحق أن نعيش كما الآخرين فنعمل بصدق وبجد وأمانة وجهد وبنزاهة ويضمير حي ووطنية وفي نفس الوقت نتلقى مردودا ماليا بسيطا يساعدنا على العيش بكرام